

The Societal Impact of Education on Citizenship as an Entry Point for Building a Culture of Peace and Tolerance

Marwa Mohammed Ebrahim Almulla*

College of Arts, University of Bahrain, Sakair, Kingdom of Bahrain.

Received: 19 Jan. 2021, Revised: 2 Mar. 2021; Accepted: 1 April. 2021

Published online: 1 Jun.2021.

Abstract: The present paper addresses the impact of promoting the values of harmony, dialogue, equality, brotherhood, freedom, humanity, individualism, justice, pluralism and rationality. In addition, awareness of man's rights and freedoms is an effective tool that helps confront the various manifestations of extremism and violence. The results showed that culture of nonviolence, non-extremism, and conflict resolution must be spread peacefully avoiding the trends of identity hatred and excessive centering on rejecting the other. On the extent to which learners acquire the principles of living together through a life skills approach, as well as the adoption of an authentic evaluation that transcends the classical assessment that does not exceed the evaluation of knowledge, among its basic principles. Moreover, the teacher has to go beyond the prevailing ideology that considers the school as an independent space in its own right. Thus, it is substantial to introspect in his/her educational and pedagogical practices the expectations of the community and young learners from the school.

Keyword: The societal impact, Building a culture, Peace, Tolerance.

الأثر المجتمعي للتربية على المواطنة كمدخل لبناء ثقافة السلم والتسامح

د. مروة محمد الملا

كلية الآداب - جامعة البحرين - مملكة البحرين

المخلص: في هذا البحث نناقش أثر تعزيز قيم الانسجام والحوار والمساواة والأخوة والحرية والإنسانية والفردية والعدالة والتعددية والعقلانية، كهدف تعليمي وأحد أكثر الوسائل فعالية لنشر هذه القيم. كما أن الوعي بالحقوق والحرريات التي يشارك فيها الإنسان يعتبر أداة فعالة في مواجهة مختلف مظاهر التطرف والعنف واستبعاد العناصر المختلفة مع تأصيل القيم المدنية في أعماق جوانب حياة الإنسان. يتضح أن ثقافة اللاعنف وعدم التطرف وحل النزاعات يجب أن تنتشر بالوسائل السلمية بعيداً عن اتجاهات كراهية الهوية والتركيز المفرط على نذب الآخر. حول مدى اكتساب المتعلمين لمبادئ العيش معاً من خلال نهج المهارات الحياتية، وكذلك اعتماد تقييم حقيقي يتجاوز التقييم الكلاسيكي الذي لا يتجاوز تقييم المعرفة، من بين مبادئها الأساسية. أخيراً، يُدعى المعلم إلى تجاوز الأيديولوجية السائدة التي تعتبر المدرسة مساحة مستقلة في حد ذاتها، وبالتالي من الضروري التأمل في ممارساته التربوية والتعليمية توقعات المجتمع من المدرسة والتوقعات من الأطفال المتعلمين من المدرسة.

الكلمات المفتاحية: المواطنة - ثقافة السلم - التسامح.

1 مقدمة

لعل بناء رؤية موضوعية لأهمية التربية في بناء قيم التسامح في مجتمعاتنا العربية والإسلامية اليوم تستلزم تجنب التصور السطحي الوصفي الذي لا يسمح بتأسيس وعي حقيقي بالواقع أو برسم أفقه، وانتقاء سياق نظري وعملي يبحث في ثنايا تامين هذه القيم ونشرها عبر قنوات تربوية مختلفة، وذلك بغية بناء إنسان عالمي يستجيب لرهانات العصر وقادر على العيش والتواصل في هذا العالم المتعدد الذي نحياه. فمسألة التواصل هي مسألة ثقافية وحضارية بامتياز، وحتى الصراع الأزلي بين الخير والشر الذي نعيش العديد من تجلياته وتمظهراته اليوم، هو صراع ثقافي وحضاري أيضاً. فلا وجود لثقافة واحدة بقدر ما توجد العديد من الثقافات¹ الشيء الذي سمح للصراع بأن يوجد. فإذا كانت "المجموعات الانسانية تشترك في امتلاك المخزون الوراثي نفسه، فإنها تتمايز باختياراتها الثقافية"²، والتناقص هنا "لا يبدو بوصفه ظاهرة عرضية ذات آثار مدمرة بل بوصفه واحداً من المحركات المعتادة للتطور الثقافي الخاص بكل مجتمع"³. لهذا يشكل العامل الثقافي مدخلاً أساسياً في التعاطي مع بعض ظواهر التعصب والكراهية ونفي الآخر المختلف السائدة، نظراً لما يتوفر عليه هذا المدخل من عناصر تحمل في طياتها حضور الآخر وإن بشكل ضمني. فحضور الآخر في وعي ولاوعي الأفراد يجعلهم يقومون بممارسات تستحضر الآخر وتتعايش معه.

ونشير، في هذا الإطار، إلى أن ترسيخ قيم السلم والتسامح في مجتمعاتنا لا يجب أن يتم وفق مقارنة انتقائية تركز على مؤسسة تتشوّية دون أخرى، بل يجب أن يتم وفق مقارنة شمولية عرضانية تكون العالمية مبدأ لها، نظراً لوجود متغيرات كبرى مرتبطة على الخصوص بالعمولة (أو العالمية) وآليات اشتغال النظام العالمي الجديد، باعتباره أحد العناصر الأساسية المحفزة على ترسيخ هذه القيم،

1 - لا يصح الحديث عن ثقافة واحدة، بل هناك ثقافات متعددة.

2- كوش دنيس، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2004، ص 10.

3- كوش دنيس، مرجع سابق، ص 12.

التي يضعها في سياق الفاعلية التواصلية التي تعرفها المجتمعات المعاصرة عموماً باعتبارها "مجتمعات انسيابية" Liquid Societies⁴.

إن مجتمعاتنا العربية والإسلامية تمر الآن بمرحلة تاريخية عصبية، توصف أحياناً بالمرحلة الأولى التي تخطتها البلدان المتقدمة منذ زمن بعيد. بيد أن إماماً بسيطاً بالتاريخ يبين لنا بأن التخلف⁵ ليس حالة متأصلة أو متوارثة في منطقة أو شعب معينين، بل يتم بناءه وفق مقارنة إقصائية بين الشعوب. ولمحاربة هذا التخلف المتمثل في تنامي نزعات العنف والكرهية بين الأمم والشعوب، يجب تبني مقارنة موازية ترتكز بالأساس على ترسيخ وبناء قيم السلم والتسامح حتى يتسنى التخفيف من تلك النزعات المتطرفة الإقصائية التي لا تؤمن بالآخر المختلف وتسعى إلى تماثل ثقافي وديني ولغوي بين الشعوب.

وبالرغم من تنصيصنا على تبني مقارنة شمولية بغية ترسيخ قيم التسامح تلك، إلا أنه وجب الإعلاء من قيمة المدرسة باعتبارها آلية تشيئية تروم تكوين الإنسان وفق مبادئ وقيم تساعد عن اندماجه الاجتماعي. فالتركيز على التربية باعتبارها مدخلاً وجيهاً لإرساء ثقافة التسامح يبدو منطقياً لاسيما أن أغلب الدول "أدركت أن التربية على التسامح وقيمه وتأسيس معانيه سيوفر عليها الجهود الكبيرة في مواجهة العنف والتطرف والإرهاب، ولن تكون الدولة بصدده دفع الفواتير الغالية جداً لاستخدام العنف في مواجهة العنف عينه من أجل الأمن وللمحافظة على الأمن العام والسلم الاجتماعي"⁶.

2 رهانات التربية على المواطنة في ظل عالم متعدد!

لقد شكل حادث الحادي عشر شنتبر 2001 نقطة مفصلية في تنامي نزعات تميط الآخر، وفي تراجع التسامح، حيث نمت النزعة الانعزالية لدى أطراف عديدة لتبلغ أوجها في تشييد الجدران المحصنة للذات من الآخر المخيف⁷. وهذا ظهر من خلال مجموع الكتابات الأدبية والأنثروبولوجية الذي همت تلك المرحلة من تاريخ العالم المعاصر، الشيء الذي أثر على نظرة الإنسان الغربي للإنسان المشرقي واختزاله في بعده الديني المحض نظراً لظهور العديد من الحركات المتطرفة ذات المرجعية الدينية في المجتمعات المشرقية عموماً⁸.

ففي الوقت التي تعيش فيه المجتمعات العربية والإسلامية على وقع التنامي غير المسبوق لنزعات التطرف والتمركز المفرط حول الذات، سيكون من المهم التفكير في مداخل للخروج من هذه النزعات الراضة للآخر، وذلك من خلال تنمية ثقافة تقوم على السلم والتسامح وقبول الآخر عن طريق بلورة نماذج بيداغوجية جديدة للتربية على المواطنة. ولا يمكن أن تبني قيم كل من السلم والتسامح -

4- أفضل ترجمة للكلمة الإنجليزية Liquid إلى "انسيابي"، على ترجمتها إلى كلمة "سائل". فعبارة "مجتمعات انسيابية" أكثر توصيفاً على عبارة "مجتمعات سائلة". وتعود هذه العبارة "Liquid Society"

إلى السوسولوجي البولندي "زيكمونت باومن Zygmunt Bauman"، حيث عالج هذا الموضوع في كتاب له بعنوان "Liquid Modernity" الصادر سنة 2000.

5- لا ننتصر هنا إلى ثنائية: العالم المتقدم والعالم المتخلف، بل استعملنا كلمة: التخلف كتوصيف للعنف والكرهية غير المبررة التي تعرفها مجتمعاتنا العربية والإسلامية في عصرنا الراهن.

6- علي أسعد وطفة، التربية على قيم التسامح، التسامح العدد 11، صيف 1426هـ/2005م، ص 213.

7- مثلاً: المهاجرين، رفض الحجاب في فرنسا، إجراءات ترامب تجاه بعض الدول المسلمة ومنع مواطنيها من ولوج التراب الأمريكي...

8- لا نقصد بالشرق المعنى الجغرافي للكلمة، أي المشرق العربي. بل نقصد شمال إفريقيا والشرق الأوسط عموماً.

باعتبارهما موقفا إيجابيا من الآخر المختلف - وتتمى من خلال نصوص قانونية فقط، ولا من خلال دعوات مناير دينية وسياسية وإعلامية مختلفة وحسب، رغم أهمية ذلك، وإنما تبنى من خلال ثقافة تسهم في بنائها مكونات ومؤسسات اجتماعية مختلفة يكون في طبيعتها المكون التربوي، وخاصة التربية على المواطنة بالخصوص⁹.

وتشكل التربية على قيم العيش المشترك وقبول الآخر مدخلا أساسيا للتربية على المواطنة التي تهدف إلى تنمية الوعي بالحقوق والواجبات الفردية والجماعية والتدريب على الإيمان بها وممارستها، مستمدة وظيفتها المجتمعية من مساهمتها في تكوين "المواطن العالمي"، الواعي بواجباته وحقوقه والمتبني للممارسة الديمقراطية؛ والمنفتح على الآخر والمتشبع بروح الحوار وقبول الاختلاف؛ والمتشبت بالتراث الحضاري والثقافي لمجتمعه بتنوع روافده وحمولته الثقافية. كل هذا يجعل هذا "المواطن" موقفا بين الوفاء للأصالة والتطلع الدائم للمعاصرة في تفاعل تام مع مقومات الهوية الوطنية وفي انفتاح على الحضارة الإنسانية العصرية؛ والمساهمة في رقي البلاد وتقديمها العلمي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني والانفتاح على العالم.

إن التربية على المواطنة بهذا المعنى يجب أن تشمل، ضمنا، التربية على القيم الكونية ومفاهيم المواطنة العالمية. حيث لا بد أن يستعاض عن ثقافة العنف والكرهية بثقافة إنسانية شاملة في ظل تقلص العالم وتحوله إلى قرية صغيرة يتجاوز فيها الجميع بفضل تقدم العلم وإزالة الحدود الثقافية والرمزية وتعاون الأمم والشعوب بعضها البعض. إن ثقافة المواطنة لا تقتصر فقط على بناء قيم مواطنتية تهم الوطن القطري للإنسان فقط، بل تتجاوز ذلك إلى بناء قيم مواطنتية عالمية تهدف إلى تتمين الآخر المختلف ونزع السحر عليه بلغة ماكس فيبر، أي خدمة المجتمع العالمي. وهذا لن يتأتى إلا من خلال تغيير طريقة التفكير والممارسات من أجل بناء عالم يتسم بالمزيد من العدل والسلام ومقومات البقاء. فالسلام الدائم لا يقتصر على الأمن وعدم التعرض للعنف فقط، كما جاء في الميثاق التأسيسي لليونسكو: "لما كانت الحروب تولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام".

فإذا كانت التربية على المواطنة نسق لا يتجزأ وصيرورة يتم فيها تنمية الذات والجماعة بواسطة المشاركة المواطنة من خلال التربية على إدراك الحقوق والواجبات وممارستها، لأن المواطنة تمارس بالضرورة في مجتمع ديمقراطي يحترم الآخر المختلف، وتحيل بالضرورة على الحقوق والواجبات في كل المجالات، فإن المدرسة أضحت أمام رهانات جديدة أهمها التربية على القيم المتصلة بالمواطنة العالمية والتربية على قيم حقوق الإنسان القائمة على الحرية، والعدالة، والمساواة، والسلام، والتسامح، والديمقراطية، والاعتدال.

لهذا ينظر إلى المواطنة على أنها هدف للنظام المدرسي بأكمله، فوظيفة المدرسة الحديثة إعداد المتعلمين لأدوار المواطنة المختلفة انطلاقا من كون المواطنة مهارات وقيم مكتسبة بالممارسة، وكلما تم تزويد المتعلمين بمهارات المواطنة ومعارفها زادت فرص مشاركتهم المستقبلية في شؤون وطنهم¹⁰. وبهذا المعنى تقدم المدرسة مساهمة أساسية في إقامة مجتمع وطني ودولي يحظى فيه الجميع بالتقدير والاحترام¹¹.

9- محمد بالراشد، التربية على المواطنة وبناء ثقافة التسامح، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2017.

10- سيف بن ناصر بن علي المعري، التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الواقع والتحديات، جامعة السلطان قابوس، رؤى استراتيجية، 2014، ص 47.

11- عمارة بن رمضان، التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، <http://www.aihr.org.tn>

3 دور المدرسة في نشر ثقافة السلم والتسامح

في ظل تنامي نزعات اللاتسامح، نحن بحاجة إلى منظومة قيمية تحل محل النسق القيمي القديم تنتج لنا عقلا متسامحا رافضا للعنف، وقادرا على العيش المشترك مع الآخر دون إقصاء أو تهميش. ولا يمكن بناء هذه المنظومة القيمية دون الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات التربوية، خاصة المدرسة التي تعتبر مجالا للاختيار وتقوية الحس النقدي والإبداعي لدى الفرد، بغية توضيح الدعامات المفاهيمية للتربية على المواطنة العالمية وتوفير والإرشادات البيداغوجية، ودمج التربية على المواطنة العالمية في أنظمتها التعليمية، من أجل ترجمة مفاهيم التربية على المواطنة العالمية إلى مواضيع وأهداف تعليمية عملية ومراعية للأعمار بطريقة تسمح بمواءمتها مع السياقات المحلية¹².

فبالإضافة إلى أدوارها التقليدية، تطرح اليوم على المدرسة في مختلف أنحاء العالم أدوار ومهام التربية على المواطنة والعيش المشترك وحقوق الإنسان كمنط حياة يقوم على نبذ التعصب والعنف، والالتزام بحل الخلافات بطرق سلمية، وهي كلها مهام على صلة وطيدة بتروسيخ ثقافة السلم والتسامح بما تعنيه من احترام لمبدأ الغيرية الذي يفترض "العمل على تحقيق سعادة الآخرين وتفضيل المصلحة المشتركة، وعلى هذا المبدأ تتأسس جل قوانين المجتمع"¹³. هذا المبدأ الذي يميل نحو إرساء علاقة قانونية واضحة بين الأفراد داخل مجتمع معين.

وتكمن الضرورة الملحة للمدرسة في مجال تروسيخ قيم السلم والتسامح في اعتمادها أساليب منهجية وعقلانية لتعليم التسامح تتناول أسباب اللاتسامح الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية - أي الجذور الرئيسية للعنف ورفض الآخر، وينبغي أن تسهم المدرسة في تعزيز التفاهم والتضامن والتسامح بين الأفراد وكذلك بين المجموعات الاثنية والاجتماعية والثقافية والدينية واللغوية وفيما بين الأمم¹⁴.

فالمدرسة لا يجب أن تختزل في تلقين المعارف فحسب أو في إعداد الناشئة لسوق الشغل لا غير، لأن من شأن ذلك أن يهمل جانبا أكبر من مهامها، ألا وهو تدريب الناشئة على العيش المشترك، من خلال جعلها فضاء للتفاعل والتشارك والتعاون والتضامن والتسامح. كما لا تعتبر فضاء للتعريف بقيم العيش المشترك فقط، وإنما هي فضاء مناسب للتدريب على ممارستها لأن هذه القيم لا تكتسب انطاقا من دروس نظرية وحسب، بقدر ما تكتسب من خلال مبادئ جديدة يقوم عليها المنطلق التربوي عموما.

وتتلخص هذه المبادئ في تبني استراتيجيات تعلم تساعد المتعلمين على التفاعل، وعلى التعاون في إنجاز المهام الموكولة إليهم، وكذا اعتماد مقاربات بيداغوجية تتيح تغذية راجعة feedback موثوق فيها - نسبيا - عن مدى اكتساب المتعلمين لمبادئ العيش معا (مقاربة

12- شمشوع قويدر، آليات تعزيز المواطنة ودورها في احترام حقوق الإنسان، ملتقى التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، 2018.

13- زهير اليعكوبي، حقوق الإنسان بين التأسيس والنقد، الفكر العربي المعاصر، العددان 171-170، ص 57.

14- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، دعوة إلى السلام: عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى، القاهرة 2017، ص 16.

بالمهارات الحياتية (...life skills)¹⁵. إن المدرسة في مجال التسامح يجب أن يستهدف مقاومة تأثير العوامل المؤدية إلي الخوف من الآخرين واستبعادهم، ومساعدة النشء علي تنمية قدراتهم علي استقلال الرأي والتفكير النقدي والتفكير الأخلاقي¹⁶.

ولن يتأتى هذا المخرج output إلا بلعب المؤسسات التعليمية المختلفة بكافة مراحلها وبمختلف مستوياتها أدوارها المنوطة بها علي مستوى ترسيخ القيم الانسانية بين الناشئة والشباب. ومن المعلوم أن الحياة العلمية للإنسان ذكرا كان أم أنثى تبدأ منذ الصغر، وهو ما يعرف بالتربية المقتزنة بالعلم. فينبغي من المؤسسات التربوية أن يكون لها دور رائد في هذا المجال. فالمناهج الدراسية يجب أن تكون متضمنة التربية الصحيحة لكي يتم ترسيخ قيم السلم والتسامح والبعد عن التعصب وكراهية الطرف الآخر وترسيخ روح التعاون والألفة sociabilité لجميع بني البشر حتى يعيش الجميع في وئام ومحبة وسلام. كما لمؤسسات التعليم العالي والجامعات دور مهم في مواصلة نفس المسيرة وأن تكون مقرراتها وبرامجها ومناهجها في سبيل تحقيق هذا الهدف وأن تكون هذه المؤسسات للإصلاح والصالح وليس لتكريس النزعات الإثنية والكراهية وغير ذلك من الجوانب السلبية التي يعاني منها العالم.

وعلى هذا الأساس، تغدو المدرسة مدعوة إلى تمكين المتعلمين من مهارات التواصل الفعال التي تيسر الذهاب إلى الآخر والتواصل معه بمرونة، وهو ما يبين كيف ينبغي أن تكون المدرسة مدرسة تواصل بالمعنى الذي يحدده آلان تورين، أي تلك المدرسة التي ينبغي أن تولي أهمية خاصة للقدرة على التعبير شفويا أو كتابيا، وكذلك للقدرة على فهم الرسائل الشفوية والمكتوبة. حيث لا يمكن النظر إلى الآخر أو فهمه عبر التعاطف معه، وإنما من خلال فهم ما يقول، وما يفكر فيه وما يحس به ومن خلال القدرة على التحدث إليه ومعه. وهذا يحتم على المؤسسة التربوية تبني مقاربات بيداغوجية تساعد على تنمية مهارات التواصل مع الآخر. وهنا نكون إزاء بعد بيداغوجي ضروري ورئيسي لبناء مرجعية بيداغوجية للتربية على التسامح.

ويتمثل هذا المدخل البيداغوجي في تثمين وتفعيل النموذج البيداغوجي المرتكز على مدخل التربية على القيم والمواطنة والبيئة والعيش المشترك، وهو نموذج بدأت معالمه الأساسية تتبلور منذ العقد الأخير من القرن الماضي، في تفاعل مع ما تعرفه مجتمعات المعمور من تغيرات متسارعة، وما يواجهه بعضها من نزاعات داخلية أو اقليمية، أو في علاقة بتنامي ظواهر التطرف والتعصب والسلوك اللامدني، والهجرة السرية، وغيرها. ومن المؤكد أن هذا النموذج الذي يجد أولوياته في التقارير التربوية والثقافية الأمامية، وما ترتكز عليه من دراسات وبحوث، يحمل العديد من معالم التغيير في المنظومات التربوية، بشكل يستهدف أنساقها التقليدية في نقل المفاهيم القيمية والحياتية¹⁷.

15- عرفت منظمة الصحة العالمية (1993) المهارات الحياتية بأنها "قدرة شخص ما على الاستجابة بفعالية لمتطلبات الحياة اليومية وتحدياتها". وتصنف هذه المهارات إلى ثلاثة أصناف هي: المهارات

الاجتماعية Sociales (مهارات التواصل، مهارة المقاومة والتفاوض وإدارة الاختلاف وإثبات الذات والقدرة على مقاومة ضغوط الآخرين، القدرة على الإنصات، مهارة التعاون والعمل ضمن فريق...).

والمهارات المعرفية Cognitives (مهارات اتخاذ القرار وحل المشكلات، مهارات التفكير النقدي والتقييم الذاتي...) والمهارات العاطفية Emotionnelles (مهارات ضبط المشاعر émotionnelle

régulation، مهارات مقاومة الضغط، مهارات تعزيز الثقة في النفس وتقدير الذات...).

16- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مرجع سابق، ص 16.

17- عبد الحق منصف، تعدد النماذج البيداغوجية في المنظومة التربوية الوطنية وسياسات التغيير، دفاثر التربوية والتكوين: أي نموذج بيداغوجي للمدرسة المغربية؟، العدد 12 سنة 2017.

لهذا، يجب على المنظومة التربوية أن تصرح باستهدافها ترسيخ التسامح ونشرها بين الأطفال . المتعلمين و تؤسس لاحترام الاختلاف والعمل على الاستفادة منه، ومن ثم إرساء ثقافة التسامح. الشيء الذي يؤسس للقطيعة مع الصورة النمطية للمتعلمين المتجانسين التي تغيب الاختلافات بينهم. وهذا يفرض - من جهة أخرى - على المدرس أن يتسم بسلوك يقطع مع ما يعرف بالتسلط التربوي في أشكاله المختلفة التي كثيرا ما كانت معيقة، لا لكسب الثقة في النفس فحسب، وإنما للتواصل مع الآخر نظرا لأنها غالبا ما تؤدي إلى مصادرة حرية التعبير والنقاش، واقتصار دور التلميذ أو الطالب على الاستماع وتلقي ما يلقيه المعلم، لأن "كاريزما المعلم لا تقوم على تماهيه مع القيم المقدسة للمؤسسة، ولكن على كفايته وقدرته النفسية على انتزاع موافقة الآخر" على حد تعبير فرانسوا دوبييه. الشيء الذي يفرض على المدرس أن ينمي المهارات الآتية:

- ❖ المشاركة
- ❖ تقبل المسؤولية
- ❖ التعاون
- ❖ فهم الغير
- ❖ حل المشكلات
- ❖ الحصول على المعلومات

تأسيسا على ما سبق، فإذا كانت البيداغوجيا المعاصرة تتيح ، من حيث المبدأ، فرصة للطفل المتعلم للتفاعل والتواصل مع نظرائه، وهذا هو التحول في البيداغوجيا المعاصرة، باعتباره يتيح المجال لتنمية المواقف والاتجاهات، ويدعم قدرات الأطفال المتعلمين على العيش واحترام الاختلاف، فإنه صار المدرس مدعوا إلى تجاوز التصور الذي يعتبر المدرسة فضاء مستقل بذاته، وبالتالي لا بد أن يستبطن في ممارساته التربوية والبيداغوجية انتظارات المجتمع من المدرسة وانتظارات الأطفال المتعلمين من المدرسة، ولذلك فإن المدرسة مطالبة بتجاوز بعدي "تعلم لتعرف" و"تعلم لتعمل"، والمراهنة على مشروع يهدف إلى ترسيخ حق الاختلاف في الناشئة، وليس اختلاف الحقوق، باعتباره مشروعا مجتمعيا يجب أن تراهن عليه المدرسة.

4 وجهة المدخل التربوي وفاعليته

على الرغم من شمولية الفكر الحامل لقيم التسامح وروح التسامح، فإن هناك مجالات عديدة يتطلب كل منها قدرا كبيرا من هذه القيم والروح، منها المجال الفكري ، والمجال السياسي، والمجال الاجتماعي، والمجال الديني. ولكي يتجسد التسامح في فكر وثقافة الأجيال، لا بد أن يسهم المجتمع بكل مكوناته ومؤسساته وفتاته، وفي مقدمتها، الشباب في نشر قيم التسامح ونبذ العنف والتطرف، وترسيخ ثقافة الحوار. وتعتبر المدرسة والجامعات من أبرز مؤسسات ترسيخ هذه القيم ونشرها، وذلك من خلال تعزيز قيم التوافق والحوار والمساواة والإخاء والحرية والإنسانية، والفردية والعدالة والتعددية والعقلانية، والتسامح، حيث يعد التعليم من أنجع الوسائل وأقومها لتعميم سياسة التسامح، عن طريق التنقيف والتعليم بالحقوق والحريات التي يشترك فيها الإنسان.

إن هذا المعطى يحول دون اختزال الهوية في مكون واحد (العرق/ اللغة/ القبيلة/ المذهب...)، وبناء الجدران الثقافية التي تمنع قدوم الآخر وتقف حائلة دون اقتحامه الفضاء الخاص، وتوظيف التكنولوجيات الحديثة في نشر التعصب والغلو وكره الآخر يجعل "الحديث

عن التسامح ليس مجرد رفاهية فكرية، وإنما معالجة لقضية تمدن المجتمع، إذ يعتبر التسامح من بين أهم القيم التي يتمحور حولها التنظيم الاجتماعي والسياسي الحديث¹⁸.

فبغية تحقيق مجتمع قائم على أخلاقيات الحوار والمناقشة لا على العنف والصراع، يجب نشر ثقافة اللاعنف واللاتطرف في صفوف الشباب، خاصة شباب الجامعات والمدارس الذي يعتبر نواة الإصلاح والتقدم في المجتمعات، وكذا المساهمة في خلق وعي لدى الشباب بمدى خطورة الفكر المتطرف ومختلف أشكال العنف الناتج عنه.

فإذا كان التسامح حصيلة ثقافة وليس معطى طبيعياً، تماماً كالتعصب والغلو والتشدد والتطرف. فإن غاية التسامح هي إرساء السلم الذي يتطلب حسن التعاطي مع النزاعات، بمعنى حسن إدارتها والقدرة على حلها سلمياً دون اللجوء إلى العنف. وبناء على ذلك، لا مناص للتربية على المواطنة - باعتبارها تربية تشد تنمية المهارات الحياتية عند الأطفال المتعلمين - من أن تكون تدريباً فعلياً على حل النزاعات بطرق سلمية. ولن يتأتى ذلك إلا بإكساب الناشئة مواقف إيجابية من العيش معا في أبعاده المختلفة، ولا سيما منها ما يتعلق بالتضامن وقبول الاختلاف واحترام حقوق الإنسان. وبهذا تكون التربية أعمق وأشمل وأدق من عملية نقل إرث ثقافي من جيل إلى آخر.

في تناوله لأحد الأبعاد الضرورية لتربية المستقبل، وهي الفهم *la compréhension*، انطلق إدغار موران من ملاحظة عبر عنها بما يأتي " إنها وضعية مفارقة تلك التي نعيش عليها في أرضنا، فالتراطات تضاعفت، والتواصل ازدهر، إذ تم اختراق الكوكب بشبكات الفاكس، والهواتف النقالة، والمحطات الصوتية، والإنترنت. لقد تنامي الوعي بضرورة تضامن الناس في حياتهم ومماتهم، ورغم ذلك فقد أصبح اللاتفاهم عملة سائدة. بالتأكيد حصل تقدم بأشكال كبيرة متنوعة في مجال الفهم، لكن بالموازاة مع ذلك يبدو أن اللاتفاهم لازال يعرف تقدماً كبيراً¹⁹. ويقودنا كلام إدغار موران هذا إلى القول إن ما ينطبق على الفهم ينطبق كذلك على التسامح.

5 مؤسسات المشاركة ونشر قيم السلم والتسامح

إن البداية الحقيقية لترسيخ قيم التسامح وقبول الآخر تبدأ من البيت ومن الأسرة الصغيرة في تسامح الأبوين مع بعضهما ومع الجيران والأصدقاء، وتمتد هذه الثقافة إلى المؤسسات التعليمية، فيكون المعلم نموذجاً متسامحاً مع طلابه وأصدقائه، ثم تمتد لتشمل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية بمختلف ألوانها الاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والاقتصادية والدينية. وهذا التغيير في الثقافة لن يتأتى إلا من خلال عملية التعلم المستمرة والموجهة لكل الفئات العمرية ولكل شرائح المجتمع التي تقوم بها مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق اندماج اجتماعي للأفراد في المجتمع.

ونقصد بمؤسسات المشاركة *institutions de participation* في هذا السياق، جل مؤسسات المجتمع المدني التي من خلالها تشارك فئات المجتمع في الدينامية الاجتماعية لكل مجتمع، خاصة فئة الشباب باعتبارها فئة اجتماعية غير متجانسة. وتعتبر مؤسسات

18- ناجي البكوش، التسامح عماد حقوق الإنسان، ضمن ناجي البكوش . محمد الطالب - عبد الفتاح عمر، دراسات في التسامح، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، المجمع التونسي للآداب والفنون،

بيت الحكمة، 1995، ص 7.

19- إدغار موران، تربية المستقبل: المعارف السبع الضرورية لتربية المستقبل، ترجمة عزيز لزرق ومنير الحجوجي، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، باريس، اليونيسكو، 2002، ص 87.

المشاركة هاته الرافد المهم لتوجهات الشباب عموما والأجدر على معالجة قضاياهم والاهتمام بهم منها وسلوكا بغية النأي بهم عن الغلو وتجاهل الآخر، والعنف والكرهية. الشيء الذي يتطلب إعداد برامج واضحة موجهة لفئة الشباب خصوصا تهدف إلى ترسيخ القيم الانسانية والحث على التعاون والتكاتف ومحاربة أي فكر قد تهدد تواجد الآخر المختلف.

وتلعب مؤسسات المشاركة دورا هاما في تنوير أفراد المجتمع من خلال الجمعيات المدنية المختلفة. فالجمعيات النسائية مثلا يقع على عاتقها مسؤولية توعية العنصر النسائي وتحسيسهن بالظواهر المختلفة ومن أهمها ظاهرة التعصب والكرهية والعنف، لأن المرأة هي نصف المجتمع وهي مربية الأجيال والمؤثرة في المجتمعات وهي المدرسة الأولى للنشء. لذا يقع على عاتق هذه الجمعيات مسؤولية ترسيخ قيم السلم والتسامح وتنميين مفهوم العمل التطوعي بينهم.

أما الجمعيات الثقافية فتعنى بالدور الثقافي داخل المجتمع وتنوعه. وتأتي ثقافة المجتمع من أولويات اهتمام هذه الجمعيات والمؤسسات الثقافية وذلك من خلال المساهمة في الرفع من المستوى الثقافي للأفراد وتنميين البعد الاعترافي داخل المجتمع عن طريق أنشطة مختلفة تدعو الى تسخير قيم السلم والتسامح ومعالجة الأمور في اطار الاعتراف بالرأي الآخر عن طريق الثقافة. وفي هذا السياق، يعترف إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي اعتمد في عام 2001 على أن التنوع الثقافي يمثل تراثا مشتركا للإنسانية، ويعترف كذلك بما للحوار بين الثقافات من إمكانيات. ولقد جاء في ديباجة الإعلان أن "الثقافة ينبغي أن ينظر إليها بوصفها مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية وعلى أنها تشمل، إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معا، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات"²⁰.

الخاتمة

إن الحديث عن قيم السلم والتسامح - في الحقيقة - يعني الحديث عن بيئة متكاملة، فالتربية على هاته القيم هي مسؤولية مجتمعية وليست مسؤولية المدرسة ومناهجها فقط. فإذا كان خطاب المجتمع خطابا مناقضا لخطاب المدرسة فمعنى ذلك أن قيمه غير متطابقة أو متغاممة مع قيمها، وإذا لم تكن متطابقة ومتغاممة فإن المدرسة لا معنى لها، لأنها لا تحقق المشاركة في فرص الحياة ومن ثم فإنها لن تحقق التعايش وتضمنه. وبالتالي، فهناك عدة ملاحظات يمكن من خلالها تنمية قيم السلم والتسامح داخل المجتمع:

- أهمية انخراط كافة الفاعلين في الحياة السياسية والمشاركة في رسم السياسات التي تخدم قضايا التربية والمجتمع وأن يكون لهم دور أساسي و فاعل في صناعة القرار وتعزيز ثقافة الحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية داخل المجتمع.
- العمل بشكل جماعي من خلال المؤسسات والهيئات والجمعيات الشبابية على تجسيد المشاركة المدنية داخل المجتمع المغربي وتعزيز مفهوم الشراكة المبني على احترام الآخرين والعمل على تعزيز دور المؤسسات الشبابية والثقافية في تجسيد المفاهيم السليمة.
- تعزيز مفاهيم الانتماء والمواطنة السليمة وكذلك العمل على نشر ثقافة وقيم التسامح.
- بناء برامج لتعبئة محيط المؤسسات التعليمية على ثقافة التسامح ونبذ العنف.
- تطوير مهارات ومعلومات شباب المؤسسات التعليمية والجامعات في حل المشاكل الخلافية عن طريق الحوار والتسامح والاعتدال، ومساعدتهم على نشر المفاهيم الإيجابية في بيئاتهم ومجتمعهم.

20- الإعلان العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، 2001.

- تقوية التعبئة المجتمعية من أجل حماية وتنمية ثقافة التسامح والحوار والتعايش والتصدي لنزعات التعصب والتطرف ومناهضة ظواهر العنف.

وفي جميع الحالات، سبقت التطرف والعنف منتعشا مادامت الدول غير قادرة على إدماج الشباب في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولإعادة التوازن لفئة الشباب، يجب إيلاء أهمية كبرى للمؤسسات التربوية والترفيهية وخلق مراكز للتشبيط الثقافي وكذا خلق مدن شبابية رقمية، الشيء الذي يمكن الشباب من إيجاد فضاءات ثقافية لملء وقت الفراغ.

قائمة المراجع

- [1] إدغار موران، تربية المستقبل: المعارف السبع الضرورية لتربية المستقبل، ترجمة عزيز لزرق ومنير الحجوجي، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، باريس، اليونسكو، 2002، ص 87.
- [2] كوش دنيس، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2004، ص 10.
- [3] ناجي البكوش، التسامح عماد حقوق الإنسان، ضمن ناجي البكوش . محمد الطالبي - عبد الفتاح عمر، دراسات في التسامح، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، المجمع التونسي للأداب والفنون، بيت الحكمة، 1995، ص 7.
- [4] عبد الحق منصف، تعدد النماذج البيداغوجية في المنظومة التربوية الوطنية وسياسات التغيير، دفا تر التربية والتكوين : أي نموذج بيداغوجي للمدرسة المغربية؟، العدد 12 سنة 2017.
- [5] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، دعوة إلى السلام: عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى، القاهرة 2017، ص 16.
- [6] زهير اليعكوبي، حقوق الإنسان بين التأسيس والنقد، الفكر العربي المعاصر، العددان 171-170، ص 57.
- [7] علي أسعد وطفة، التربية على قيم التسامح، التسامح العدد 11، صيف 1426 هـ / 2005م، ص 213.
- [8] محمد بالراشد، التربية على المواطنة وبناء ثقافة التسامح، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2017.
- [9] عمارة بن رمضان، التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، <http://www.aihr.org.tn>
- الإعلان العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، 2001.
- [10] سيف بن ناصر بن علي المعري، التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الواقع والتحديات، جامعة السلطان قابوس، رؤى إستراتيجية، 2014، ص 47.
- [11] شمشوع قويدر، آليات تعزيز المواطنة ودورها في احترام حقوق الإنسان، ملتقى التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، 2018.

References

- [1] Edgar Moran, Raising the Future: Seven Knowledge Necessary for Educating the Future, translated by Aziz Lazraq and Munir Al-Hujuji, Casablanca, Toubkal Publishing House, Paris, UNESCO., 87(2002).
- [2] Koch Dennis, The Concept of Culture in the Social Sciences, translated by Mounir Al-Saeedani, The Arab Organization for Translation, Beirut., 10(2004).
- [3] Naji Al-Bakoush, Tolerance is the mainstay of human rights, within Naji Al-Bakoush-Muhammad Al-Talbi-Abdel-Fattah Omar, Studies in Tolerance, Tunisia, Arab Institute for Human Rights, Tunisian Society of Literature and Arts, Beit Al-Hikma., 7(1995).
- [8] Abdelhak Moncef, the multiplicity of pedagogical models in the national educational system and the policies of change, the books of education and training: What pedagogical model for the Moroccan school ? ., 12(2017).
- [9] Hardo Center for Support of Digital Expression, A Call for Peace: On the Culture of Peace, Nonviolence, Tolerance and Other Concepts, Cairo., 16(2017).
- [10] Zuhair Al-Yaqoubi, Human Rights between Establishment and Criticism, Contemporary Arab Thought, Issues., 57, 171-170.
- [11] Ali Asaad Watafa, Education on the Values of Tolerance, Tolerance, Issue No. 11, Summer 1426 AH / 2005AD., 213.

- [12] Muhammad Bel-Rashed, Education for Citizenship and Building a Culture of Tolerance, Believers without Borders., 2017.
- [13] Amara Ben Ramadan, Education for Citizenship and Human Rights, [http:// www.aihr.org.tn](http://www.aihr.org.tn)
- [14] The Universal Declaration for Cultural Diversity for Dialogue and Development, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization., UNESCO., 2001.
- [15] Saif bin Nasser bin Ali al-Maari, Education for citizenship in the countries of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Reality and Challenges, Sultan Qaboos University, Strategic Visions., 47(2014).
- [16] Shashua Kwaider, Mechanisms for Promoting Citizenship and its Role in Respecting Human Rights, Citizenship Education and Human Rights Forum., 2018.